الأمم المتحدة

A/58/319

الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام **

موجز

هذا التقرير يغطي فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢، وينصب بوجه خاص على التعاون المختص بالترتيبات النقدية والمالية والاستثمارية والتجارية، لا سيما في سياق الجهود المبذولة تجاه التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في الجنوب. وهو يشير إلى حدوث تقدم كبير على كثير من الجبهات، فضلا عن الاتجاهات السلبية التي يتجلى فيها، في كثير من الحالات، تقلب الشؤون الدولية خلال فترة السنتين. ولوحظ في التقرير تنامي مشاركة البلدان النامية في الترتيبات الاقتصادية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛ بيد أن هذه المشاركة ما زالت متباينة. ويسلط التقرير الضوء أيضا باختصار على بزوغ المجتمع المدني والقطاع الخاص كطرفين مؤثرين في المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. وقد اختُتم التقرير بتوصيات ترمي إلى دفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الأمام.

* A/58/150.

** تأخر تقديم التقرير لإتاحة وقت كاف أمام الإدارات المجيزة لاستعراضه والموافقة عليه.

071003 071003 03-48050 (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٧	٣
ثانيا –	حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٨-٤١	٤
	ألف – الترتيبات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية	٨-٢٢	٤
	باء – التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب	٢٣-٣٢	٨
	جيم – تدفقات الاستثمار ورؤوس الأموال	٣٣-٣٧	١١
	دال – التجارة الدولية	٣٨-٤١	١٣
ثالثا –	الاتجاهات والمسائل الآخذة في التطور داخل التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٤٢-٦٨	١٦
	ألف – الخطوات التي قامت بها البلدان النامية	٤٢-٤٣	١٦
	باء – الخطوات التي قامت بها البلدان المانحة	٤٤-٤٨	١٧
	جيم – الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	٤٩-٦٤	١٩
	دال – دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني	٦٥-٦٨	٢٣
رابعا –	الملاحظات الختامية والتوصيات	٦٩-٧٦	٢٥

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٥٦/٢٠٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت الجمعية العامة فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثامنة والخمسين، تقريرا عن الحالة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي حين أن التقرير يقدم خلفية تاريخية عند الضرورة، فإنه يغطي التطورات التي شهدتها فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. وحسب ما طلبته الجمعية العامة، فإنه ينصب خصوصا على حالة التعاون فيما بين البلدان النامية من جهة الترتيبات النقدية والمالية والاستثمارية والتجارية ويقدم نظرة عامة على الاتجاهات والقضايا الأساسية الآخذة في التطور. واختُتم التقرير بعدد من الملاحظات المتصلة بتنامي أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢ – وقد أظهرت فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ تناقضا صارخا مع العقد السابق عليها بسبب انفجار ثورة تكنولوجيا المعلومات ووقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقد أسفرا معا عن حدوث تباطؤ بشكل سريع في الاقتصاد العالمي أضر بالبلدان النامية. كما أحدثت الشكوك المتصلة بالأمن الدولي التي برزت فجأة أثرا انكماشيا واسع النطاق على الاقتصاد العالمي. وتضررت التجارة والاستثمارات والتنمية كافة. ونقصت صادرات البلدان النامية من البضائع بنسبة ٦ في المائة، وهو نقصان أشد إلى حد ما من المتوسط العالمي عام ٢٠٠١، بسبب الانكماش الملحوظ في شحنات منتجات تكنولوجيا المعلومات من تجار شرقي آسيا وكذلك شحنات البلدان المصدرة للنفط.

٣ – وقد جُمعت المعلومات اللازمة لهذا التقرير من المصادر التالية: وقائع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للجمعية العامة، التي عقدت دورتها الثالثة عشرة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في نيويورك؛ والردود الواردة من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها على الاستقصاءات التي عممتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والوثائق والمعطيات الخطية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، خاصة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وجُمعت المعلومات عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن طريق البحث بشبكة إنترنت باستخدام ألفاظ مواضيعية.

٤ – وكانت أربعة مؤتمرات عقدت خلال فترة السنتين جوهرية بالنسبة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث استعرض كل منها الحالة الراهنة وأشار إلى سبيل إحراز التقدم. وقد دشن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، برنامج عمل وضع احتياجات البلدان النامية في صميم

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وإن نتيجة هذه المفاوضات من شأنها التأثير في مدى مرونة البلدان النامية المنخرطة في الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

٥ - وقدم المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، المكسيك، خلال آذار/مارس ٢٠٠٢، التشجيع بوجه خاص إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي الأطراف، بغية تيسير تبادل وجهات النظر بشأن الاستراتيجيات والممارسات والخبرات الناجحة وتكرار نماذج المشاريع؛ وحث كذلك على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تقديم المساعدة[١].

٦ - واعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، خلال آب/أغسطس ٢٠٠٢، إعلانا وخطة تنفيذية أيدا بوجه خاص التعاون فيما بين بلدان الجنوب واتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي[٢].

٧ - وأكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل خلال أيار/مايو ٢٠٠١، أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب على بناء القدرات وتعيين أفضل الممارسات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والبيئة والعلم والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والتعاون في مجال النقل العابر.

ثانيا - حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - الترتيبات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية

٨ - على الصعيد العالمي، واصلت مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز العمل بوصفها أوسع آليات التشاور وتنسيق السياسات فيما بين البلدان النامية. وحسب ما أشير إليه في مؤتمر قمة الجنوب الذي عقد في هافانا عام ٢٠٠١، فإن المواقف التي اتخذتها المجموعة وحركة بلدن عدم الانحياز على مدار السنين تشكل الفلسفة والإطار الشاملين للعمل المطلوب للبلدان النامية وإن مؤتمرات الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، قد وجهت المبادرات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقدت مجموعة الـ ٧٧، للمرة الأولى، مؤتمرا حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا. وخلال الاجتماع الذي عقد في دبي، قامت وفود رفيعة المستوى من ٦٠ بلدا ونحو ١٥٠ عالما من البلدان النامية بمناقشة كيفية تكثيف التعاون. واعتمدت الوفود الرسمية إعلانا بشأن تشجيع العلم

والتكنولوجيا في الجنوب، في حين صدر إعلان عن العلم والتكنولوجيا لصالح السلام والتنمية عن اجتماع العلماء المصاحب للاجتماع الأصلي. وحث الإعلان الصادر عن العلماء على زيادة التمويل لصالح التعليم والعلم والتكنولوجيا إلى ما لا يقل عن ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠.

١٠ - واتساقا مع التقارير السابقة المقدمة من الأمين العام، حدثت معظم الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب في إطار الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.ووُجهت المجموعات الإقليمية في الأغلب الأعم نحو تشجيع دفع التدفقات التجارية الحادثة بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في اتجاه البلدان النامية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، كانت منظمة التجارة العالمية قد أقرت نحو ٢٥٠ ترتيبا للتجارة الحرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١ - وفي أفريقيا، تمثّل أكبر جهد للتكامل، من حيث عدد البلدان والنطاق البعيد المدى، في الاتحاد الأفريقي، الذي أنشئ عام ٢٠٠٢ خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية. وهو يتوخى في نهاية المطاف إنشاء سوق مشتركة على صعيد القارة، إلى جانب إنشاء برلمان لعموم أفريقيا يكون بمثابة أعلى هيئة تشريعية وتمثيلية داخل الاتحاد الأفريقي، ومحكمة للعدل بوصفها أعلى سلطة قضائية. ولدى الاتحاد في الوقت الراهن جمعية على مستوى القمة تجتمع على الأقل مرة سنويا، ومجلس للسلام والأمن يتألف من ١٥ عضوا، ومجلس تنفيذي لوزراء الخارجية، ولجنة للممثلين الدائمين على مستوى السفراء، وأمانة عامة. وسوف تعالج لجان تقنية مجموعة واسعة النطاق من المسائل الاقتصادية والبيئية والمالية والنقدية والاجتماعية.

١٢ - وقد اعتمد مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في زامبيا عام ٢٠٠١، مبادرة جوهرية بدأ تدشينها في مؤتمر القمة الأول للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، وتمثلت في شراكة جديدة لصالح تنمية أفريقيا. ووفقا لصك تأسيس المبادرة، فإن الغرض منها هو تعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة داخل القارة. وتعهد القادة الأفارقة، في معرض اعتماد المبادرة، بتشجيع السلام والاستقرار، والديمقراطية، والإدارة الاقتصادية السليمة، والتنمية المنصبة على البشر، وإجراء المساءلة فيما بينهم من خلال عملية استعراض لأداء بعضهم بعضا. وتقوم اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول بتوجيه المبادرة، بدعم من اللجنة التوجيهية والأمانة العامة للاتحاد، اللتين أوكل إليهما تطوير وتوجيه تنفيذ خطة استراتيجية لكفالة الدعم الداخلي في البلدان الأفريقية وتيسير الشراكة بين القطاعين العام والخاص والدعم الدولي[٣].

١٣ - وتعد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من بين أنجح المجموعات دون الإقليمية داخل أفريقيا حتى الآن، حيث تعمل جنوب أفريقيا، أكبر اقتصاد داخل القارة، بمثابة المرساة لتلك الجماعة. كما اتسم تاريخ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤلفة من ١٥ عضوا، من بينهم نيجيريا التي تضم أكبر عدد من السكان في القارة، بالنشاط بيد أن هذه المنطقة دون الإقليمية قد اجتاحتها صراعات متكررة وكان من الصعب حدوث تقدم بها. وتمثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، المؤلفة من ٢٠ عضوا، قصة نجاح نسبي فيما بين المجموعات الأفريقية، حيث أنجزت إقامة منطقة للتجارة الحرة عام ٢٠٠٠ تعمل في ظل تعريفة خارجية موحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، خطت السوق المشتركة المذكورة خطوة واسعة صوب إنشاء مؤسسات مشتركة بإقامة محكمة للعدل في السودان.

١٤ - وفي آسيا، واصلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المؤلفة من ١٠ أعضاء، دورها القيادي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي إطار الاتفاق الموقَّع عام ٢٠٠٠، واصل أعضاء الرابطة زيادة استعداداتهم الرقمية داخل المنطقة. فقد تم تدشين مرحلة تجريبية لموقع مركز نشاط زراعي على شبكة إنترنت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ في إندونيسيا، سوف يقدم في نهاية المطاف جميع الخدمات التجارية الحاسمة الأهمية في مجال الأعمال التجارية الزراعية إلى نحو ٢٠٠ مليون مزارع ومن يعولونهم داخل المنطقة. وقد حظي مركز النشاط الإلكتروني بتأييد القطاعين العام والخاص داخل المنطقة وخارجها: ومن بين المشاركين من القطاع الخاص شركتا Accenture و Microsoft اللتان يقع مقرهما بالولايات المتحدة الأمريكية، وهما تقدمان البنية الأساسية من البرامجيات اللازمة للمشروع. وفي إطار اتفاق آخر، وقَّع أعضاء الرابطة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اتفاقا للاعتراف المتبادل يعيِّن معايير موحدة للتقنيات وسلامة المنتجات بالنسبة إلى المعدات الإلكترونية والكهربائية، وهو قطاع يمثل زهاء ٤٠ في المائة من التجارة البينية للرابطة.

١٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢، واصلت الرابطة أيضا تعزيز التعاون مع بلدان رئيسية أخرى بالمنطقة؛حيث أصبحت الهند شريكة في حوار على مستوى القمة عام ٢٠٠١. واستمر مع شركاء آخرين مماثلين، الصين واليابان وجمهورية كوريا، إجراء استعراضات اقتصادية منتظمة وتعزيز الحوار بشأن السياسات[٤].

١٦ - وثمة مجموعة دون إقليمية في آسيا حققت إنجازات جوهرية في الفترة قيد الاستعراض هي رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المؤلفة من سبع دول. وفي حين تباطأ تقدم تلك الرابطة من جراء المشاكل السياسية، مضى العمل قدما من خلال هيئات إدارة غرف التجارة

والصناعة والقانون، ومنذ عام ٢٠٠١، المحاسبة. واضطلعت اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي التابعة للرابطة بدور محوري في عملية التعاون وأيدت إنشاء عدد من الشبكات دون الإقليمية، من بينها شبكة للبحوث الاقتصادية. واعتمدت الرابطة عام ٢٠٠١ موقفا موحدا قبل اجتماع الدوحة الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية، كما نُظم سوق تجاري في باكستان واجتمع في سري لانكا أول مؤتمر للرابطة بشأن علم دراسة الأورام الطبية. وعُقد مؤتمر القمة الحادي عشر للرابطة عام ٢٠٠٢ في نيبال حيث تم خلاله توقيع اتفاقيتين للمنطقة دون الإقليمية، وهما اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا. ورغم أن إلغاء القيود التجارية كان بطيئا في خطاه الأولى، فإنه يشهد تقدما مطردا، وتخطط الرابطة لتوجيه دعوة ترمي إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في جنوب آسيا بحلول عام ٢٠١٠.

١٧ - وينتمي أعضاء الرابطة أيضا إلى اتفاق بانكوك المؤلف من ستة أعضاء والذي يرمي إلى إقامة منطقة للتجارة التفضيلية. وقد أصبح اتفاق بانكوك يضم أكبر عدد من السكان داخل الترتيبات فيما بين بلدان الجنوب بعد انضمام الصين إليه عام ٢٠٠١.

١٨ - وثمة تطور طريف من تطورات التكامل بين المناطق دون الإقليمية في آسيا هو التعاون الإقليمي المحدود لإقامة أقاليم متجاورة تضم بلدين أو أكثر من البلدان النامية. ويتيح ذلك للبلدان المشاركة جني المنافع الاقتصادية من وراء التعاون مع تجاوز القضايا السياسية التي قد يكون من شأنها إعاقة الجهود المبذولة على نطاق أوسع. وثمة مثل على ذلك هو برنامج منطقة نهر تومن للتنمية، الذي يغطي منطقة كساد اقتصادي على طول الحدود مع الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي

١٩ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعد جماعة الأنديز المؤلفة من خمسة أعضاء إحدى أكثر مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب تطورا على صعيد التكامل دون الإقليمي، حيث لديها برلمان مشترك وسياسة خارجية موحدة ومجلس للوزراء ومحكمة للعدل. وفي عام ٢٠٠١، بدأ نفاذ النظام الموحد المعني بحقوق الملكية الثقافية الذي وافقت عليه لجنة جماعة الأنديز. وفي حزيران/يونيه من تلك السنة، وافق رؤساء الأنديز على خطة الأنديز للتعاون في مجال مكافحة المخدرات والجرائم ذات الصلة، كما وافقوا على مجموعة من الأحكام الرامية إلى تيسير حرية تنقل الأفراد بين أعضاء الجماعة. وفي حزيران/يونيه، وافق وزراء الخارجية والدفاع في جماعة الأنديز على ميثاق الأنديز للسلام والأمن الذي يضع المبادئ والالتزامات المتعلقة بصياغة سياسة الجماعة للأمن في المنطقة دون الإقليمية، وإنشاء

منطقة للسلام، والجهود الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، والحد من الإنفاق على الدفاع الخارجي، ومراقبة الأسلحة التقليدية، والشفافية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، اعتمد رؤساء الأنديز ميثاق الأنديز لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك خلال الاجتماع الثاني لرؤساء دول أمريكا الجنوبية[٥].

٢٠ - ومنذ عام ٢٠٠٠، شرعت جماعة الأنديز والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي وضعت بالفعل نظاما خارجيا موحدا للتعريفات الجمركية، في إجراء مفاوضات من أجل إنشاء منطقة للتجارة الحرة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أنشأ آلية للحوار والتنسيق في المجال السياسي؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصدر وزراء خارجية بلدان جماعة الأنديز والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بيانا مشتركا بشأن الأولوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توليها بلدانهم لتنسيق عمليات التكامل بين جماعة الأنديز والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وشيلي في أمريكا الجنوبية[٦].

٢١ - وتمثل رابطة تكامل أمريكا اللاتينية التي تضم ١٢ عضوا مبادرة التكامل الأوسع نطاقا والأقدم عهدا. وقد خلفت عام ١٩٨٠ رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة التي يرجع عهد إنشائها إلى عام ١٩٦٠. ويتمثل هدف رابطة تكامل أمريكا اللاتينية في إنشاء سوق أمريكا اللاتينية المشتركة. وفي الوقت ذاته، يتواصل المجهود الرامي إلى إقامة منطقة أوسع بكثير للتجارة الحرة في الأمريكتين، - تشمل كل بلد من بلدان نصف الكرة، باستثناء كوبا -، ومن المتوخى وضع اللمسات الأخيرة على تلك المبادرة عام ٢٠٠٥.

٢٢ - وتمضي الجماعة الكاريبية المؤلفة من ١٤ عضوا، وهي أكبر تجمع للدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم، سعيها من أجل إنشاء نظام خارجي موحد للتعريفات الجمركية وسياسة حمائية مشتركة، ومواءمة الترتيبات المالية والضريبية، وتنسيق السياسات الاقتصادية وتخطيط التنمية. ونقحت معاهدة شاغواراماس لعام ١٩٧٣ كي تشمل تسعة بروتوكولات في عام ٢٠٠١، وأصبح العمل التقني يتضمن عناصر إضافية تتعلق بالتجارة الإلكترونية والمشتريات الحكومية والتجارة في السلع الواردة من المناطق الحرة، وحرية تنقل السلع، والحقوق المتوقفة على حرية تنقل الأشخاص.

باء - التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب

٢٣ - على الصعيد العالمي، واصل فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (فريق الـ ٢٤) عمله الرامي إلى تعزيز التعاون بين بلدانه الأعضاء في سياق أعمالها التحضيرية للمفاوضات المتعلقة بالمسائل النقدية والمالية في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات الأخرى. ويمكن أن تحضر اجتماعات الفريق كل البلدان

النامية، كما تشارك فيها عدة بلدان غير أعضاء بصورة منتظمة. وتشكل أنشطته وبياناته جزءا من الأنشطة العادية في كل اجتماعات المؤسسات المالية، ولا سيما اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[٧].

٢٤ - وقدمت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الدعم السوقي والفني لأنشطة فريق الـ ٢٤ من خلال مشروع للدعم التقني في شكل دراسات وورقات بحوث تتعلق بمواضيع مختارة أعدها خبراء ذوو شهرة عالمية وموظفو الأونكتاد. وعقد الفريق اجتماعات منتظمة على مستوى الخبراء. وقدمت نتائج البحوث واقتراحات السياسة العامة لوزراء فريق الـ ٢٤ في اجتماعاتهم نصف السنوية التي تعقد قبل اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الربيع والخريف. وقد شملت المواضيع التي تناولتها أنشطة البحوث واجتماعات أفرقة الخبراء في السنوات الماضية ما يلي: نظم حسابات رؤوس الأموال في البلدان النامية؛ وتنظيم التدفقات المالية الدولية وإخضاعها للضريبة؛ وأزمة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والدين الخارجي والتكيف الهيكلي؛ وتخفيف حدة الدين وسبل تسوية الدين السيادي؛ ومنح حقوق السحب الخاصة والدور الذي تضطلع به في سياق تغير البيئة المالية الدولية؛ وإصلاح النظام المالي العالمي؛ وشروط المؤسسات المالية الدولية؛ والصلة بين سياسات أسعار الصرف والعولمة والنمو؛ والدروس المستخلصة من سياسات أسعار الصرف في أمريكا اللاتينية وضوابط رؤوس الأموال في شرق آسيا؛ والمسائل المتعلقة بالإصلاح الهيكلي والحكم التي يثيرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ والمنافسة وسياسات المنافسة في الأسواق الناشئة.

٢٥ - ومن بين المبادرات المهمة في مجال التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب الشبكة الوزارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أنشأتها عام ١٩٩٩ البلدان المؤهلة لتخفيف عبء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكفلت الشبكة التعاون بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتبادل الخبرات فيما بينها في ظل عملية الاستفادة من تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة والجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدعم من المجتمع الدولي. وتبادل كبار مسؤولي الشبكة بصورة منتظمة المعلومات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والفقر، فضلا عن آفاق التخفيف من عبء الدين والقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل. كما قامت الشبكة باستعراض شامل لورقات استراتيجيات الحد من الفقر التي يتعين إعدادها كشرط للاستفادة من تخفيف عبء الدين وقدمت مقترحات بشأن تبسيط شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتبذل

حاليا جهود لزيادة فعالية التعاون بين أعضاء الشبكة التي أقرت المنظمات الدولية بأنها من المحافل الممثلة للأطراف المعنية[٨].

٢٦ - وشهدت كل مناطق العالم النامي مزيدا من الجهود في مجال التعاون النقدي والمالي. وتشمل أمثلة اتجاهات التعاون النقدي الإقليمي بين بلدان الجنوب: (أ) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (ب) وصندوق النقد العربي الذي يضم ٢٢ عضوا؛ (ج) والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية الذي يضم خمسة أعضاء؛ (د) والاتحاد الآسيوي للمقاصة الذي يضم سبعة أعضاء؛ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٧ - كما شهدت منطقة غرب أفريقيا نشاطا كبيرا من أجل بلوغ الهدف الرئيسي الذي تنشده كافة الدول الأعضاء الخمس عشرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمتمثل في إقامة نظام نقدي واحد فيما بينها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وافقت ستة بلدان - سيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وليبريا ونيجيريا - على إنشاء عملة موحدة ثانية جديدة لمنطقة غرب أفريقيا بحلول عام ٢٠٠٣ وهي المنطقة النقدية لغرب أفريقيا. والتزمت البلدان الستة بتخفيض تمويل عجز الميزانية من المصارف المركزية إلى ١٠ في المائة من الإيرادات الحكومية في السنة السابقة، وتخفيض عجز الميزانية إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٣، وإقامة مجلس للتوافق من أجل المساعدة على تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وإنشاء مصرف مركزي مشترك. ويتوخى أن تشكل تلك الإجراءات الخطوة الأولى في سبيل إقامة اتحاد نقدي أوسع يشمل، بالإضافة إلى الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية الحالية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر، كل الدول الأعضاء الخمس عشرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك بحلول عام ٢٠٠٤.

٢٨ - أما الصندوق النقدي العربي الذي أنشأته جامعة الدول العربية عام ١٩٧٦، فيسعى إلى تثبيت أسعار الصرف وتيسير تحويل العملات العربية إلى بعضها بعضا، وتنسيق السياسات النقدية الوطنية، وتشجيع تدفقات الاستثمار والتجارة عن طريق تسهيل ترتيبات المدفوعات ومواجهة الاختلالات. وفي عام ١٩٩٥، أنشئت الشركة العربية لتقدير أسعار الصرف بغرض تشجيع وكالات أسعار الصرف المحلية في مختلف البلدان العربية، وذلك بهدف إنشاء عملة واحدة في نهاية المطاف. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، وقع صندوق النقد العربي ومنظمة التجارة العالمية مذكرة تفاهم لتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرة تعزيزا لمشاركة البلدان العربية في النظام التجاري والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٩ - وواصل الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية الذي أنشئ عام ١٩٩١ ليحل محل الصندوق الاحتياطي للأنديز، تقديم المساعدة في مجال تقويم اختلالات المدفوعات فيما يتعلق

بالقروض وضمانات القروض؛ وتنسيق سياسات الأعضاء في المجالات النقدية والمالية وشؤون الصرف؛ وتشجيع تحرير التجارة وتعزيز المدفوعات. أما الدول الأعضاء الست في الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية فهي: إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا. وحسبما يرد في موقع جماعة الأنديز على الإنترنت، فإن مجموع قيمة الصادرات داخل المنطقة الفرعية في عام ٢٠٠١ فاقت بمقدار ٥١ مرة مجموع قيمتها في عام ١٩٧٠.

٣٠ - وبدأ الاتحاد الآسيوي للمقاصة نشاطه في عام ١٩٧٥ أثناء مرحلة شهد فيها معظم دوله الأعضاء (جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا وميانمار ونيبال) ندرة حادة في الصرف الأجنبي. وأتاحت ترتيباته للحكومات أن تتجنب الحاجة إلى العملة الصعبة في مدفوعات المقاصة بالنسبة للأنشطة التجارية الإقليمية. وفي البداية، كان للاتحاد وحدته النقدية الآسيوية الخاصة، ولكنه استعاض عنها بدولار الاتحاد الآسيوي للمقاصة نظرا لعدم فعاليتها. وفي إطار هذا الترتيب، أجاز الاتحاد ما قيمته حوالي ٧ بلايين دولار من المعاملات التجارية الإقليمية سنويا. وشاركت تايلند كمراقب في اجتماع الاتحاد الذي عقد في الآونة الأخيرة (حزيران/يونيه ٢٠٠٣)، كما نوقش توجيه الدعوة إلى عدة بلدان آسيوية أخرى للمشاركة.

٣١ - واستعرض وزراء المالية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، خلال الاجتماع الذي عقدوه في يانغون في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، التقدم المحرز بشأن مبادرة تشيانغ ماي المتعلقة بالتعاون النقدي الإقليمي، وتحرير قطاع الخدمات المالية، وتنمية سوق رأس المال. واتفق الوزراء على عدد من المبادرات لعام ٢٠٠٢، من بينها بدء الجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية[٩].

٣٢ - ومنذ الهجمات على الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان للجهد الدولي المبذول منذ أمد بعيد ضد غسل الأموال دور مهم في مكافحة تمويل الإرهاب. وقد أصدر مجلس الأمن تكليفا بتشديد متطلبات رصد النشاط المصرفي ومراقبة الآليات التقليدية لنقل الأموال. وقد يقتضي ذلك نشوء مجال جديد للتعاون بين بلدان الجنوب على مكافحة الجهات الضالعة في غسل الأموال، والتي كثيرا ما تلجأ إلى الاقتصادات المفتقرة إلى آليات تنظيمية شاملة وتحاول استغلال الاختلافات بين النظم الوطنية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال.

جيم - تدفقات الاستثمار ورؤوس الأموال

٣٣ - اتجه تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية نحو الانخفاض منذ الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، وظل يتقلب بدرجة كبيرة من شهر لآخر. على أن اتجاه التراجع ما لبث أن

عم العالم بأسره منذ عام ٢٠٠٠. ويفيد الأونكتاد أن مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي طفرت من ٢٠٠ بليون دولار في مستهل التسعينات إلى ١,٤ تريليون دولار تقريبا في سنة ٢٠٠٠، انهارت بحوالي ٤١ في المائة في سنة ٢٠٠١ ثم بنسبة الخُمس بعد ذلك في عام ٢٠٠٢ ليترل إلى حوالي ٦٥٠ بليون دولار. وتلقت البلدان النامية كمجموعة أقل من ثلث إجمالي تدفقات الاستثمار العالمية في عام ٢٠٠٠، وخصص معظمها لعدد قليل من البلدان، إذ استفادت خمسة بلدان من ٧٠ في المائة من ذلك الاستثمار.

٣٤ - وحسب ما أعلنه الأونكتاد، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من ٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أزيد من ١٩ بليون دولار في عام ٢٠٠١، على أن ٨٠ في المائة من الزيادة تمثلت في صفقة استعملت فيها شركة PLC الانكليزية - الأمريكية المسجلة بلندن أسهمها في شراء حصة في رأس مال شركة De Beers المتخذة من جنوب أفريقيا مقرا لنشاطها. واقترن الجزء الأعظم مما فضل من تلك الزيادة باقتناء مستثمر أجنبي ٣٥ في المائة من رأس مال شركة Telecom في المغرب. ولم ينطو أي من الصفقتين على تغيير في المعطيات الأساسية. ورغم ركود الاستثمارات في معظم البلدان الأفريقية في عام ٢٠٠١، فإن تلك البلدان لم تكن أسوأ حالا من البلدان النامية في المتوسط. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الآسيوية النامية من ١٤٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠١، مما يمثل تراجعا بنسبة ٦٢ في المائة في التدفقات إلى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وشهد جنوب آسيا وآسيا الوسطى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠١، فيما ظلت التدفقات إلى جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا راكدة. واستعاد البر الرئيسي للصين موقعه من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة باعتباره أعلى الأقاليم جلبا للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والعالم. وتبوأت تركيا وسنغافورة وكازاخستان والهند المترلة الأولى في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقه دون الإقليمية لكل منها.

٣٥ - وكانت نسبة تدفقات الاستثمار في معظمها فيما بين بلدان الشمال والجنوب، ولكن كانت هناك أيضا تدفقات فيما بين بلدان الجنوب. ففي أفريقيا، نجم جزء على الأقل من تلك التدفقات في عام ٢٠٠١ عن التدابير المتخذة من جانب الولايات المتحدة والرامية إلى دعم نمو الصناعة التحويلية في أفريقيا من خلال قانون النمو والفرص في أفريقيا لعام ٢٠٠٠، ومن جانب الاتحاد الأوربي بواسطة مبادرة ''أي شيء ما عدا الأسلحة''. وشملت آثار قانون النمو والفرص في أفريقيا تدفقات الاستثمار من ماليزيا إلى السنغال وجنوب أفريقيا ومن جنوب أفريقيا إلى سوازيلند، وكل ذلك في مجال صناعة الأقمشة.

٣٦ - وفي آسيا، تزعمت سنغافورة قائمة المستثمرين في البلدان النامية الأخرى من خلال عملية شراء واحدة لمصرف في هونغ كونغ بقيمة ٦ بلايين دولار. وما زالت جمهورية كوريا أحد المستثمرين الرئيسيين في بلدان نامية أخرى: إذ تتلقى بلدان آسيوية أخرى أزيد من ثلثي مجموع استثمارها الأجنبي المباشر في الخارج. كما توسع الصين من استثمارها في الخارج، وليس فقط في آسيا، إذ تسيطر الشركات الاثنتي عشرة الكبرى (مملوكة للدولة في معظمها) في ٣٠ بليارا ونيفا من الأصول الأجنبية وتشغل أكثر من ٠٠٠ ٢٠ مواطن أجنبي. وتضاعفت قيمة اقتناءات الشركات الهندية لتبلغ ما يفوق ٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١. ويتم حوالي خمسي الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا فيما بين بلدان المنطقة.

٣٧ - وفي أمريكا اللاتينية، أصبحت جزر فرجن البريطانية أكبر مستثمر، حيث بلغت تدفقاتها إلى الخارج ٨,٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠١، وذلك بالرغم من أن هذا الاستثمار قد لا يكون ذا صلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واحتلت جزر كايمان المكانة الثانية باستثمارات قدرها ٢,٨ بليون دولار. وثمة قدر مهم من الاستثمار المباشر حدث داخل منطقة في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وفي عام ٢٠٠١، تضاعفت تقريبا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك لتصل إلى ٢٥ بليون دولار، حيث تجاوزت بذلك البرازيل وأصبحت أكبر بلد مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة منذ سنة ١٩٩٥. وتجلت تلك الزيادة في شراء مجموعة Citigroup لمصرف Banamex المكسيكي بقيمة ١٢,٥ بليون دولار. واستفادت البرازيل من ٢٢ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠١، مما يمثل تراجعا عن قيمته في السنة السابقة والبالغة ٣٣ بليون دولار. وفي الوقت ذاته، تعرضت الأرجنتين لانخفاض بنسبة ٧٠ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في خضم استمرار الكساد. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اضطرت إلى تخفيض قيمة البيزو مقابل دولار الولايات المتحدة إلى أقل من ربع القيمة التي كان عليها قبل ذلك بستة أشهر. وتثير قائمة البلدان العشرة الأكثر جلبا للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠١ الاهتمام من حيث كونها تضم بلدانا كبيرة جدا وأخرى صغيرة جدا. وهذه البلدان من الأكبر إلى الأصغر هي: المكسيك والبرازيل وبرمودا وشيلي وفنزويلا والأرجنتين وكولومبيا وجزر كايمان وإكوادور وبيرو.

دال - التجارة الدولية

٣٨ - تباينت صورة التعاون فيما بين بلدان الجنوب نظرا لتقلب الاقتصاد الدولي في فترة السنتين قيد الاستعراض. فقد مثلت مجاميع صادرات البلدان النامية ٣١,٥ في المائة من الصادرات العالمية في عام ٢٠٠١. ومن حيث البنية، تحولت صادرات البلدان النامية منذ

السبعينات من سلع خام أساسا إلى بضائع مصنعة أساسا (بنسبة أكثر من ٧٠ في المائة حاليا). وخلال الفترة ذاتها، أصبحت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تمثل ٤٠ في المائة من تجارة البلدان النامية. ورغم ما تبعث عليه تلك الأرقام من تفاؤل، فإنها أرقام مضللة إلى حد ما لأن أداء البلدان والمناطق النامية كان متفاوتا بدرجة كبيرة: فقد مثلت البلدان النامية الآسيوية ٢٣,٧ في المائة من الصادرات العالمية في سنة ٢٠٠١، بينما مثلت البلدان النامية في الأمريكتين ٥,٥ في المائة ولم تتجاوز البلدان الأفريقية ١,٩ في المائة. ومثلت أقل البلدان نموا ٠,٦ في المائة من الصادرات العالمية في عام ٢٠٠١. ولذلك فإن الأداء الآسيوي هو الذي يهيمن على تلك المجاميع.

٣٩ - وداخل آسيا نفسها كانت التباينات كبيرة. فقد نجح عدد من البلدان النامية في المنطقة في دخول السوق العالمية وانضم إلى نظم القيم الإقليمية التي تمثلها الشركات عبر الوطنية وأحدث ذلك نتائج مذهلة. فالصين مثلا (التي حلت محل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باحتلالها المرتبة الخامسة في التجارة العالمية لعام ٢٠٠٢) اتجه ٤١ في المائة من صادراتها إلى البلدان النامية الأخرى عام ٢٠٠١ وتلقت ٥٣ في المائة من واردات تلك البلدان. وقد شكلت السلع المصنعة ٨٨ في المائة من صادرات الصين عام ٢٠٠٠ (٢٤٩ بليون دولار). وفي هذه الأثناء، استمرت منطقة غرب آسيا التي حققت نسبة ٣,٩٨ في المائة من الصادرات العالمية عام ٢٠٠١ ووسط آسيا التي حققت نسبة ٠,٣١ في المائة ضمن مصدري السلع الأساسية أساسا. ومن حيث قيمة الصادرات، تصدَّر الأعضاء في اتفاق بانكوك (٤٧٠ بليون دولار) عام ٢٠٠١ قائمة المجموعات الآسيوية الأخرى دون الإقليمية كلها؛ أما رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقد احتلت المرتبة الثانية (٣٨٦ بليون دولار) تلتها بلدان مجلس التعاون الخليجي (١٥٩ بليون دولار) (انظر أدناه للاطلاع على تركيبة المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية).

قيمة الصادرات موزعة بحسب المجموعات الاقتصادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
أفريقيا									
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا	٤ ٦٦٨	٥ ٥٦٠	٦ ٠٧٩	٧ ١٢٤	٧ ٤٤١	٥ ٩١٧	٦ ٧٢٠	٩ ٦٢٢	٩ ٤٥٣
الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى	١ ٨٠٤	١ ١٨٤	٥٩٦	٦٩٢	٦٨٨	٥٥١	٥٧٢	٥٧٥	٥٤٠

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	١٣ ٥٥٣	١٦ ٢٣٩	١٨ ٩٣٨	٢١ ٢٢٥	٢٠ ٨٣١	١٨ ٥٣٤	١٩ ٥٣١	٢٤ ٨٩٦	٢٣ ٦٦٣
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	٨ ٣٧١	١٠ ٦٥٩	١٠ ٣٢١	١٢ ٥٤٨	١٢ ٥٩٩	١٠ ١٠٧	١١ ٨٤٣	١٧ ٩٨٢	١٦ ٦١٠
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	٣٣ ٣٤٨	٢٠ ٧٦٩	٢١ ٨٦٥	٢٦ ٤٥١	٢٥ ٣٤٨	٢٠ ٦٢٨	٢٤ ٥٣٤	٣٠ ٦٥٢	٣٠ ٤٧٤
اتحاد نهر مانو	١ ٢٢٥	١ ٢٠٩	١ ١٢٥	١ ١٧٣	١ ١٥٩	١ ٣٠٠	١ ٢٦٦	١ ٣٦٧	١ ٤٩٠
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٣٤ ٢٤٢	٣٧ ١٩٩	٤٢ ٦١١	٤٦ ٤٨٤	٤٧ ٦٩٥	٤٠ ٧٦٢	٤٢ ٤١٥	٤٩ ٢٥٦	٤٧ ٣٩٤
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	٤ ٨٨٥	٥ ٠٣٦	٦ ٦٤٨	٧ ٤٢١	٧ ٣١٨	٧ ٦٤١	٧ ٦٦٦	٦ ٦٦٦	٧ ١١٤
اتحاد المغرب العربي	٤٠ ٦٤٨	٣٤ ٣٩٤	٣٢ ١٣٣	٣٥ ٤٧١	٣٦ ٤٨٣	٣٠ ١٩١	٣٤ ٢٥٢	٤٧ ٥٠٢	٤٦ ١٨٠
آسيا									
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٧١ ٩٠٣	١٤٤ ١٤٨	٣٢١ ٣٩٢	٣٤٠ ٨٥٥	٣٥٣ ٢٥٤	٣٢٩ ٦٧٢	٣٥٨ ٩٧٩	٤٢٨ ١٧٩	٣٨٦ ٥٣٤
اتفاق بانكوك	٤٦ ٠٤٥	١٤٨ ٧٣٨	٣١١ ٧٦٧	٣٢١ ٧٣٢	٣٦٢ ٨٢٥	٣٥٨ ٣٤٩	٣٨٣ ٣٣٠	٤٧٤ ٣٩٦	٤٧٠ ٣٢٢
منظمة التعاون الاقتصادي	١٣ ٣٢٠	٣٨ ١١٥	٥٩ ٩٣٩	٦٨ ٨٢٠	٦٦ ٩٥٠	٥٩ ٧١٣	٦٨ ٠٠٤	٨٢ ٠٠٣	٨٢ ١٩٥
مجلس التعاون الخليجي	١٦١ ٢٩٥	٨٧ ٥٦٤	١٠٠ ٥٧٦	١١٩ ١٠٩	١٢٢ ٠٢٣	٨٧ ٩١٩	١٠٩ ٠٤٩	١٦٣ ١٧٩	١٥٩ ٤٩٢
مجموعة رأس الحربة الميلانيزية	٢ ٠٢٠	٢ ٢٤٤	٣ ٩٤٠	٤ ٠٠٤	٣ ٥٥١	٢ ٨٢٦	٢ ٩٩٩	٣ ٣١٤	٢ ٩٦٥
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	١٣ ١٤٢	٢٧ ٤٩٤	٤٦ ١٢٩	٥٠ ٤٠٧	٥٢ ٧٨٠	٥١ ٢٤٨	٥٣ ٤٥٥	٦٢ ٥٤٩	٦٣ ٩٨٧
أمريكا اللاتينية									
السوق المشتركة للأنديز	٣٠ ٤٦٧	٣١ ١٣٤	٣٩ ٤٩٦	٤٥ ٥٨١	٤٦ ٤١٩	٣٩ ١٠٩	٤٣ ٣٨١	٥٨ ٠٢٦	٥٢ ١٨٥
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	٤ ٧٦٨	٤ ٣٥٤	٨ ٢٨٤	٨ ٥٦٨	١٠ ٠٠٥	١١ ٤٩٩	١١ ٩٤٥	١١ ٨٤٦	١٠ ٦١٣
الجماعة الكاريبية	١١ ٤٤٣	٤ ٧٥٢	٥ ٦٨١	٥ ٧١٠	٦ ١٤٩	٥ ٤٦٣	٦ ٠٦١	٧ ٩٨٤	٩ ١٩٥
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	٨٨ ٣٠٢	١٣١ ٥٤٦	٢٠٧ ١٩٦	٢٣٣ ٩٨٤	٢٥٨ ٥٦٢	٢٥٤ ٣٨٩	٢٧١ ٢٧٠	٣٢٨ ٨٢٧	٣١٧ ٦٥٦
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	٢٩ ٥٢٢	٤٦ ٤١٨	٧٠ ٤٩٩	٧٤ ٩٩٨	٨٣ ١٧٩	٨١ ٣٦٦	٧٤ ٣٢٢	٨٤ ٦٥٩	٨٧ ٨٦٤
منظمة دول شرق البحر الكاريبي	١٥٢	٣٤٣	٣٠٩	٢٦٢	٢٥٥	٢٦٦	٢٧٢	٢٦٩	٢٥٢
البلدان ذات الظروف الخاصة									
أقل البلدان نموا	١٤ ٦٣٦	١٦ ٤٦١	٢١ ٩٠٥	٢٤ ٢٦٤	٢٤ ٧٢٨	٢٣ ٣٨٨	٢٥ ٤٨٥	٣٣ ٦٩٨	٣٥ ٢٤٦
البلدان المثقلة بالديون	٢٣ ٥٣٣	٢٦ ٤٥١	٣٥ ٤٨٢	٤١ ٠٧٧	٣ ٠٣٨	٤١ ٣٩١	٤٤ ٥٦٠	٥٤ ٤٤٨	٥٦ ٢٩٦
البلدان غير الساحلية	٨ ٣٨٩	١٠ ٧٢٠	٢٥ ٩١٩	٢٨ ٧١٢	٢٩ ٠٢٤	٢٥ ٣٨٧	٢٥ ٩٨٨	٣٢ ٧٨٤	٣٢ ٨١٤

المصدر: الأونكتاد دليل إحصاءات عام ٢٠٠٢.

٤٠ - لقد كان الوضع في أفريقيا شديد الاختلاف عن الوضع في آسيا خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد أرسلت نيجيريا، وهي أكثر بلدان القارة اكتظاظا بالسكان، ٧٢,٢ من صادراتها لعام ٢٠٠١ إلى البلدان المتقدمة النمو (بانخفاض من نسبة ٩٢ في المائة عام ١٩٨٠). وقد كانت هذه الصادرات في معظمها مؤلفة من سلعة واحدة من السلع الأساسية وهي النفط. أما جنوب أفريقيا التي تملك اقتصادا هو الأكبر حجما والأكثر تنوعا في القارة، فقد توجهت ٦٥ في المائة من صادراتها لعام ٢٠٠٠ إلى البلدان المتقدمة النمو، علما بأن السلع المصنعة شكلت حوالي ٥٤ في المائة من مجمل الصادرات. وحققت أفريقيا ككل رقما قريبا مما حققته نيجيريا حيث توجه حوالي ٧١ في المائة من صادراتها لعام ٢٠٠١ إلى البلدان المتقدمة النمو، علما بأن الوقود شكل حوالي ٦٥ في المائة من مجمل الصادرات. وعموما، لم تشكل التبادلات بين بلدان منطقة جنوب الصحراء سوى ١٢ في المائة من مجموع صادراتها التي ظلت بالدرجة الأولى من السلع الزراعية والمعدنية. وسجلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عام ٢٠٠١ أكبر حجم في الصادرات ضمن المجموعات الأفريقية دون الإقليمية (٤٧,٣ بليون دولار)، تلاها بفارق ضئيل اتحاد المغرب العربي (٤٦,١ بليون دولار) ثم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٣٠,٤ بليون دولار).

٤١ - وأرسلت أمريكا النامية (التصنيفات حسب الأونكتاد، دليل إحصاءات عام ٢٠٠٢) ٧٤,٦ في المائة من صادراتها لعام ٢٠٠٠ إلى البلدان المتقدمة النمو، علما بأن السلع المصنعة شكلت حوالي ٦١,٤ في المائة. لقد شهدت التجارة الأقاليمية في بعض من بلدان أمريكا النامية تقلبا شديدا. فعلى سبيل المثال، بعد أن سجلت التجارة فيما بين بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي نموا بمعدل ١٦ في المائة طوال عقد، هبطت بشكل هائل عام ٢٠٠٢. وأفاد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أن التبادلات التجارية في ما بين بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي قد انخفضت مما يربو قليلا على ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة عام ٢٠٠٠ إلى ١١ في المائة عام ٢٠٠٢. وداخل مجموعة دول الأنديز، انخفضت التبادلات التجارية بنسبة ٧ في المائة عام ٢٠٠٢. وفي السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى، ظلت التبادلات التجارية في ما بين بلدان المجموعة ثابتة. وبلغت صادرات رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، وهي كبرى المجموعات دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية، ما مجموعه ٣١٧ بليون دولار عام ٢٠٠١.

ثالثا - الاتجاهات والمسائل الآخذة في التطور داخل التعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - الخطوات التي قامت بها البلدان النامية

٤٢ - خضعت الأهداف التي حققها التعاون فيما بين بلدان الجنوب لاستعراض وتقييم محدودين، غير أن المعلومات المتاحة تشير إلى إحراز تقدم ملحوظ في عدد من البلدان. ففي كل منطقة ظهرت البلدان النامية بصورة مصدر التقديم الصافي للمساعدة التقنية، علما أن

بعضها يخصص الآن موارد جمة لمساعدة بلدان نامية أخرى. فأثناء انعقاد الدورة الثالثة عشرة، أبلغت الهند اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للجمعية العامة أنها أنفقت أكثر من بليوني دولار على مدى السنوات على مجموعة واسعة من البرامج المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعام ٢٠٠٠، قررت الصين التي تنجز مجموعة متنوعة من المشروعات في مجال التعاون مع البلدان النامية الأخرى، أن تخفض أو تلغي على مدى فترة سنتين حوالي ١,٢ بليون دولار من الديون المستحقة في معظمها على البلدان الأفريقية الأقل نموا. وبفضل الدعم الذي تقدمه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أعلنت الصين في فوزو مقرها الأول لبيان أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويضم المقر ٢٦ مركزا وطنيا من مراكز التفوق التي تسعى إلى تقديم خدمة أفضل للتنمية في الجنوب. وتكرس تركيا حوالي ٨٠ في المائة من ميزانيتها المخصصة للتعاون الإنمائي لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما قيمته ١٨٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠١، أفادت عن إبرامها ٧٢ اتفاقا ثنائيا مع ٤٤ بلدا ناميا، ٣٠ منها اتفاقات معنية بشؤون التعاون الاقتصادي أو التقني. وتستشير البرازيل سنويا بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل وضع برامجها التعاونية التي تمولها المصادر الوطنية والمتعددة الأطراف.

٤٣ - وقد جاءت إسهامات قيمة أيضا من بلدان أخرى. فسنغافورة تقدم مجموعة واسعة من البرامج التدريبية في حين لدى سري لانكا برامج متخصصة بتوفير تقنيات معدة محليا في مجالات كتربية سرطان البحر واستخدام ألياف الموز والطاقة الهوائية. وقد قدمت فنزويلا مساعدة إلى بعض البلدان الأفريقية. ووفرت كوبا خبراءها الطبيين ودعمت نظم العناية الصحية في بلدان عديدة خارج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أفريقيا، عملت بنن وسيشيل وأوغندا ضمن لجان مشتركة مع بلدان أخرى نامية على تحديد الأولويات على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء - الخطوات التي قامت بها البلدان المانحة

٤٤ - آثرت البلدان المانحة، بشكل عام، تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم مراكز التفوق وشبكات المعارف. وتمول السويد ثلاثا من هذه الشبكات في آسيا (متخصصة في تكنولوجيات الطاقة المتجددة والبحوث في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ) وشبكتين في أفريقيا (متخصصتين في السياسة المعمول بها في شؤون الطاقة والتكنولوجيا البيولوجية). كما استخدمت بعض البلدان المانحة الخبراء في الجنوب استخداما أفضل في إطار برامجها الثنائية. ومن الأمثلة الجديرة بالثناء الترتيبات التدريبية التي قامت بها السويد في

سنغافورة وأوروغواي والترتيبات القائمة بين كندا وسنغافورة وتلك التي قامت بها أستراليا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة وساموا وفانواتو.

٤٥ - كذلك وفرت البلدان المتقدمة النمو دعما حيويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل تعزيز الموارد البشرية والبحوث وبناء القدرات المؤسسية. وتتجه المساعدة أكثر فأكثر نحو مجموعات البلدان أو المؤسسات التي تعنى بالمسائل المواضيعية البعيدة المدى. فقد دعمت اليابان مثلا الأنشطة التي قامت بها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول برنامج لبناء القدرات المرتبطة بالحكم المحلي والتنمية الاقتصادية يرمي إلى إنشاء شبكتين في أفريقيا وآسيا لتبادل الخبرات والدعم التقني. كذلك دعمت اليابان الدعوة إلى عقد دورتين لمنتدى الأعمال التجارية لأفريقيا وآسيا، أحدهما في ماليزيا والآخر في جنوب أفريقيا، كجزء من جهود أوسع نطاقا تهدف إلى تحسين الروابط بين أفريقيا وآسيا من خلال العملية التي أطلقها منذ عشر سنوات، عام ١٩٩٣، مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بتنمية أفريقيا.

٤٦ - ومن بين الأمثلة على التعاون الثلاثي تجدر الإشارة إلى البرامج التي وضعتها اليابان ألا وهي برنامج تدريب البلدان الثالثة (وتشارك فيه كينيا والمكسيك وسنغافورة وتايلند) والبرنامج المتعلق بخبراء البلدان الثالثة وبرنامج الشراكة. لقد ساهمت اليابان من خلال المساعدة المالية التي قدمتها في تمكين غانا من توفير التدريب اللازم للمشاركين من البلدان المجاورة في إدارة لقاحات شلل الأطفال، وفي تمكين إندونيسيا من إرسال خبراء زراعيين إلى جمهورية تترانيا المتحدة، وفي تمكين شيلي من تقديم مساعدة تقنية إلى كوبا في ميدان تطوير مصايد الأسماك، وإلى بوليفيا في ميدان الصرف الصحي المتصل بالنباتات والحيوانات، وإلى الجمهورية الدومينيكية في مجال تدريب المدرسين.

٤٧ - ومن المبادرات الثلاثية القيمة الأخرى مؤسسة بناء القدرات الأفريقية التي أنشئت لمعالجة العيوب الفادحة التي تعاني منها القدرات في أفريقيا. هذه المؤسسة مركزها هراري وهي عبارة عن مبادرة أطلقها كل من مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والحكومات الأفريقية والجهات المانحة الثنائية. وتضم المؤسسة ١٥ بلدا من البلدان الأفريقية (أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والسنغال وغابون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومالي وملاوي وموريشيوس ونيجيريا) وعشرة بلدان مانحة ثنائية غير أفريقية (أيرلندا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة). ومن

خلال الشراكة بين فريق ريو والاتحاد الأوروبي، تضم المؤسسة برنامج التدريب للتكامل الإقليمي الذي يدعمه المعهد الأوروبي للإدارة العامة في ماسترخت في هولندا.

٤٨ - ومن الأمثلة الأخرى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبرامج تضم بلدانا أفريقية في مجال توسيع نطاق التجارة والحماية البيئية وتطوير الموارد البشرية. وتهدف شراكة قائمة بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تأسيس منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ تضم الاتحاد الأوروبي وشركاءه في منطقة البحر الأبيض المتوسط كالجزائر والمغرب وتونس (بلدان المغرب)؛ ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية (بلدان المشرق)؛ وقبرص ومالطة وتركيا. ومن الأمثلة الابتكارية الأخرى الدعم الذي تقدمه هولندا للبرامج القطاعية في ٢٢ بلدا من البلدان النامية من خلال صناديق تضم عدة جهات مانحة وتهدف إلى دعم استخدام الموارد التقنية التي يملكها الجنوب لصالح أي عنصر من عناصر البرنامج.

جيم - الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٤٩ - وكانت المساعدة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنحصر بشكل رئيسي في كونها فيما بين بلدان الشمال والجنوب؛ ويمكن أن تصبح الآن بين بلدان الشمال والجنوب، أو فيما بين بلدان الجنوب، أو أن تشمل طرفاً أو أكثر من بلدان الشمال والجنوب في عدد من المعادلات المتعلقة بطائفة واسعة من المسائل. وتمكنت بعض الوكالات والبرامج من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، من وضع سياسات وبرامج واضحة المعالم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. إلا أن استخدام نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، غالباً ما يكون مخصصاً، بحيث تكون فعالية التكاليف هي العامل المقرر، فيما تكون جميع الأمور الأخرى متساوية. ولا يمكن عرض المدى الكامل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة في الحيز المتاح هنا، إلا أن الأوصاف المبينة أدناه تبين نطاق ومجال الجهد المبذول.

٥٠ - ويشارك الأونكتاد على نطاق واسع في عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع التركيز على دراسة وتحليل ونشر المعلومات لدعم البلدان النامية في التجارة المتعددة الأطراف والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. فهي تقدم مثلاً المساعدة التقنية والدعم التحليلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل عام، وبشكل خاص للمجموعات الإقليمية. وهي تنظم أيضاً مداولات حكومية دولية عن قضايا رئيسية تتعلق بالتعاون والاندماج الاقتصادي بين بلدان الجنوب. وبغية تدارك نقص المعلومات التي طالما عانى منه منتجو السلع في البلدان

النامية، يتابع الأونكتاد التطورات المتعلقة بأكثر من ٨٠ سلعة ويدرس العوامل العالمية التي لها أثر على الأسواق العالمية. وبدعم من فرنسا وبالشراكة مع مجموعة سيكلوب، وهي مجموعة من الباحثين الناطقين باللغة الفرنسية، تحافظ على برنامج لتقديم المساعدة التقنية (إنفوكوم) وتوفر موقعاً إلكترونياً دولياً (http//www.unctad.org/infocomm) الذي يقدم تحليلات ومعلومات عملية عن السلع الرئيسية. أما فيما يتعلق بالاستثمار، فيدعم الأونكتاد عدداً من المؤسسات والشبكات الإقليمية في البلدان النامية.

٥١ - أما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، فتتاح للبلدان النامية الفرصة لأن تتعلم من بعضها بعضا أفضل الممارسات والخبرات من خلال الاجتماعات الإقليمية التي يعقدها الأونكتاد عن التجارة الإلكترونية من أجل التنمية، كالاجتماع الذي عقد في كوراسو من أجل أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في حزيران/يونية ٢٠٠٢، أو الاجتماع الذي عقد بالاشتراك مع حكومة تايلند واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويرد في تقرير الأونكتاد السنوي للتجارة الإلكترونية والتنمية بعض القصص عن النجاح الذي حققته بعض البلدان مثل كوستاريكا والهند.

٥٢ - وفي مجال النقل وتيسير التجارة، حدد الأونكتاد فرصاً للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، لصياغة برنامج كامل من المساعدة التقنية في تاريخ لاحق. إذ ييسر نظام المعلومات المسبقة عن البضائع المنفذ في ١٦ بلداً في آسيا وأفريقيا، التعاون الإقليمي لسلاسل النقل وذلك بتقديم آخر ما استجد من الأدوات التكنولوجية والإدارية إلى العاملين في مجال النقل لتحسين كفاءتهم. وأظهر تقييم مستقل أجري على خمسة خطوط حديدية في شرقي أفريقيا (في كينيا، وأوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة (٢) وزامبيا) وميناءين (في كينيا وفي جمهورية تترانيا المتحدة) أن النظام أدى إلى زيادة إنتاجية المعدات بمبلغ ٢٠,٥ مليون دولار في السنة وخفض من تكاليف استئجار عربات السكك الحديدية بمبلغ ٦,٤ مليون دولار في السنة. علاوة على ذلك، أتاح النظام الآلي للبيانات الجمركية للأونكتاد إمكانية تبادل المعلومات بين إدارات الجمارك في البلدان النامية وتيسير عملية تخليص البضائع وعبورها، وتسهيل المواءمة الإقليمية في أكثر من ٨٠ بلداً.

٥٣ - تعد نُهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسية بالنسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ يعزز إطار التعاون العالمي للبرنامج الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالربط، مثلاً بين البلدان والبرامج الإقليمية والعالمية، مما يمكّن قيام تبادل وتعاون أكبر بين

بلدان الجنوب عبر الأقاليم. وإن خدمات البرنامج الإنمائي – الدعوة على نطاق العالم وتحليل السياسات، وإسداء المشورة وتقديم الدعم للسياسيات، وإقامة الشبكات المعرفية وتقاسم أفضل الممارسات – تبني القدرات من أجل تعاون أكبر فيما بين بلدان الجنوب. وعلى مدى السنتين الماضيتين، شجع البرنامج الإنمائي إقامة الشبكات القائمة على أساس الإنترنت، مما أدى إلى تبادل يومي وقوي للمعلومات بين العاملين في مجال التنمية، لا سيما في بلدان الجنوب.

٥٤ – وفي مسعى لتعزيز إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التعاون الفني فيما بين البلدان النامية، قدمت الوحدة الخاصة كذلك مبادئ توجيهية منقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الثالثة عشرة. وتضم المبادئ التوجيهية مؤشرات لقياس الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥٥ – وفي عام ٢٠٠١، بدأت الوحدة الخاصة العمل على الشبكة الأفريقية للمعلومات والإرشاد الصناعي للربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. وواصلت جهودها الرامية إلى تحفيز نقل الاستثمار والتكنولوجيا من آسيا إلى أفريقيا على مستوى المؤسسات من خلال منتدى الأعمال التجارية لأفريقيا وآسيا الذي عقد في دربان بجنوب أفريقيا في تموز/يوليه من ذلك العام. وشمل برنامج آخر في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ برامج تدريبية في مجال التمويل من أجل التنمية في كل من ماليزيا والفلبين للمصرفيين الأفريقيين. وكان من بين الأعمال الأقاليمية الأخرى التي دعمتها الوحدة الخاصة برنامج الشراكة البيئية بين أفريقيا وآسيا، الذي ينطوي على مبادرات في إدارة النفايات الصلبة، ومياه الفضلات وتلوث الهواء في خمس مدن أفريقية وست مدن آسيوية. أما في مجال قضايا التنمية الناشئة، فقد استخدمت الوحدة الخاصة ترتيبات تعاون ثلاثية لإطلاق مبادرة لتطوير القدرات المؤسسية من أجل إدارة الطلب على المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥٦ – وشملت أعمال الوحدة الخاصة في مجال بناء المعارف وتقاسم المعارف إصدار مجلة بعنوان ''تعاون الجنوب''، وهي مجلة تصدر مرتين في السنة وتوزع على صانعي السياسات في الجنوب، ومنظومة الأمم المتحدة، ومكتبات البحوث والمنظمات المتعددة الأطراف. وتعتبر شبكة المعلومات من أجل التنمية، وهي منهاج عمل إلكتروني لنشر وتقاسم المعلومات المتعلقة بالدروس المستفادة، والخبرات المتاحة والخبرات المؤسسية، مبادرة جارية أخرى. وبموجب اتفاق أبرم مع مكتب السياسات الإنمائية، ستصبح الشبكة منهاج العمل الرئيسي لمرافق الموارد دون الإقليمية، وتسمح للمجتمع الدولي الاطلاع بسهولة على الخبرات المتاحة

في بلدان الجنوب. وستتمكن المؤسسات في الجنوب من استخدام الشبكة لوضع قائمة خاصة بها بالخبراء، وتطلع جمهوراً عالمياً على قدراتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بدأت الوحدة الخاصة مشروعاً لتخفيض تكلفة الدخول إلى الإنترنت في أفريقيا. وبدأت كذلك برنامجاً شاملاً حول حفظ التنوع البيولوجي الساحلي والبحري في خليج غرب أفريقيا في غينيا. وقدم برنامج آخر الدعم في تقاسم السياسات والخبرات الناجحة المتعلقة بتدريس المواضيع العلمية والتكنولوجية في بلدان العالم النامية.

٥٧ - وقد تعاونت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أيضاً مع جامعة التجارة العالمية، التي أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المنعقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، على تنظيم المنتدى التجاري بين بلدان الجنوب داخل منتدى التجارة العالمية المزمع عقده مؤقتاً في أيار/مايو ٢٠٠٤ في شنغهاي بالصين. وبدعم من العديد من البلدان النامية، واتفاق الأمم المتحدة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، والأمانة العامة للكمنولث، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومجموعة علاقات المستثمرين، والمنتدى الدولي لقادة الأعمال التجارية، ومصرف مونتريال، ومؤسسة بانيكارو، وشركاء آخرين، يرمي المنتدى إلى تعزيز آلية شراكة عالمية تشمل القطاعين العام والخاص لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التجارة.

٥٨ - وتشارك اليونيدو أيضاً وعلى نطاق واسع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إذ تغطي برامجها المتنوعة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جملة أمور، التشجيع على الاستثمار والتكنولوجيا، وتعزيز القدرات الصناعية، وتيسير التجارة والوصول إلى الأسواق، والترويج للتصدير، وسلامة الغذاء وحفظه، والأحذية، والإسكان، والمركبات السليمة بيئياً، والتعاقد من الباطن والشراكة، والإدارة البيئية وشبكات المعلومات. وتشارك اليونيدو، انطلاقا من الهند، في نشر مفهوم وممارسة مجموعة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي وضعها البلد لزيادة كفاءة الحجم. وعلى الصعيد العالمي، تقدم في تقريرها الإبداعي الجديد عن التنمية الصناعية، تقييماً مع سجل يتناول استعراض أداء وقدرات ٨٧ بلداً.

٥٩ - وتولي منظمات أخرى كذلك دوراً هاماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما المعلومات التالية إلا مجرد موجز مقتضب عن هذه الأنشطة. فعلى سبيل المثال، يقوم البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بتنظيم بعثات موسعة من الخبراء من ٢٠ بلدا ناميا متقدما للعمل مباشرة مع المزارعين في بلدان نامية أخرى. وقد شارك في البرنامج زهاء ٢ ٦٠٠ خبير وتقني.

٦٠ - ودأبت منظمة الطيران المدني الدولي على إرسال ثلث زمالاتها أو أكثر إلى معاهد في البلدان النامية، وتستقدم نسبة مماثلة من الخبراء العاملين في المشاريع من بلدان الجنوب.

٦١ - ويوجد لدى مركز التجارة الدولية في جنيف برنامج قوي لتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب حقق نجاحاً هاماً في استحداث أعمال تجارية جديدة بعقد اجتماعات بين البائعين والمشترين نُظِّمت على أساس تحليلات تدفق التجارة ودراسات استطلاعية على الأرض. وقد وجه مشروع LatinPharm 2002، اهتمام رجال الأعمال المحليين والمسؤولين الحكوميين وأعضاء الهيئات الأكاديمية إلى الحالة في أمريكا الوسطى. إذ إن قدرات حوالي ٢٠٠ شركة صيدلانية غير مستغلة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة، ويتم استيراد ٧٦ في المائة من العقاقير الأساسية المستخدمة في المنطقة دون الإقليمية. ونتيجة للمشروع، قد تم إرساء صناعة صيدلانية مستدامة في المنطقة دون الإقليمية.

٦٢ - ودعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء مركز للتعاون الإقليمي لإشاعة المعلوماتية في المدن في شنغهاي بالصين في عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين ساعد المركز على إحداث ثورة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والرعاية الصحية الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على مستوى المدن وداخل المدن في أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأصبح مستعدا الآن لأن يعمل على الصعيدين الأقاليمي والعالمي بهدف المساعدة على سد الفجوة الرقمية بين المدن في بلدان الجنوب، بدعم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٣ - ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً دوراً في أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتعد الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا أضخم شبكة في العالم بين بلدن الجنوب التي تركز على موضوع واحد. وهي تجمع تحت قيادة الحكومات الأفريقية، الناشطين في المجتمعات المحلية، والأعمال التجارية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة في جهد واسع للحيلولة دون انتشار المرض ومكافحته ومساعدة الضحايا.

٦٤ - وتستخدم منظمة الصحة العالمية شبكة من مؤسسات التعاون في البلدان النامية لجمع وتحليل واستخدام المعلومات المتعلقة بالمرض. وقد ساعدت الأنشطة المتعلقة بالمراقبة، ووضع المعايير وبناء القدرات على إنشاء بيانات صحية وطنية كاملة في ٧٠ بلداً.

دال- دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

٦٥ - يعد ازدياد مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أحد الاتجاهات المتنامية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فقد دعمت مثلاً

أكاديمية العالم الثالث للعلوم البحث العلمي في ١٠٠ بلد من بلدان الجنوب من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، وترتب لإجراء استعراض الأقران مجاناً لمنح البحوث والزمالات والجوائز التي يقدمها العلماء والمؤسسات في البلدان النامية. وبالإضافة إلى منظمة العالم الثالث لدور المرأة في العلم، التي تضم حالياً أكثر من ٠٠٠ ٢ عضوة من زهاء ٨٠ بلداً نامياً، وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية، وهي تحالف غير حكومي يضم زهاء ١٥٠ منظمة علمية في بلدان الجنوب، اضطلعت أكاديمية العالم الثالث للعلوم بدور رئيسي في دعم اجتماع مجموعة الـ ٧٧ حول العلوم والتكنولوجيا الذي عقد في دبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٦٦ - ويوجد في نيروبي مقر رابطة أسواق الأوراق المالية الأفريقية التي أنشئت عام ١٩٩٣ والمكوّنة من ١٨ عضواً. وتهدف الرابطة إلى تعزيز تبادل المعلومات والمواد والناس؛ وتقديم مساعدة متبادلة، وتنظيم برامج مشتركة. وهي تساعد على إنشاء أسواق أوراق مالية، وتضع صكوكاً مالية ومعايير للموظفين، والقوائم، والتجارة، ومصارف البيانات ونظم المعلومات. ويمكن لأي سوق أوراق مالية حديث النشأة في أفريقيا الانضمام إلى الرابطة التي واصلت مهامها المتعلقة بنشر الخدمات والتوعية خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢.

٦٧ - وتوجد حالياً لدى مؤسسة التكنولوجيات الإيكولوجية والزراعية (AGRECOL)، التي تأسست في بون بألمانيا عام ١٩٨٢، فروع في أكثر من ٢٠ بلداً. وهي مكرسة لاستخدام الأراضي والممارسات الزراعية على نحو سليم، وتتكون عضويتها من مزارعين وممثلين عن مجموعات المزارعين، ومنظمات غير حكومية، وجامعات، ومراكز بحوث، ووكالات لمنح تراخيص المنتجات العضوية ومجموعات استشارية. وتتمثل إحدى حملاتها في دعم ''تعاون وثيق فيما بين بلدان الجنوب على نطاق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية'' في استحداث حركة زراعية عضوية محلية تعتمد على الذات. وترحب مجموعات المزارعين في عدد من البلدان النامية بالدعم المقدم من المؤسسة لأنها تحتاج إلى المساعدة للدخول إلى أسواق رئيسية للمنتجات العضوية التي تزرع بمعدلات تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة كل سنة استناداً إلى ما أعلنه الأونكتاد. ومن البلدان النامية التي تضم حركات زراعية عضوية متنامية: أوغندا، بوليفيا، بيرو، جزر سليمان، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، غانا، الكاميرون، كينيا، لبنان، نيبال والهند.

٦٨ - وتعد الرابطة الساحلية لشبكة المعاهد الأكاديمية والبحثية في شمال شرق آسيا مبادرة إقليمية صغيرة أخرى أعلنت عام ٢٠٠١. وتهدف الشبكة إلى تحسين الفهم المتبادل والقدرة المؤسسية في المنطقة من خلال التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في البحوث المتعلقة بالتعاون الإقليمي بالنسبة للحكومات المحلية. ومن بين أعضاء اللجنة المنظمة جامعة جيلين،

وجامعة يانبيان للعلوم والتكنولوجيا (الصين)، وجامعة اليابان الدولية، ومعهد البحوث الاقتصادية لشمال شرق آسيا (اليابان)، وجامعة كانغنانغ الوطنية، وجامعة أولسان (جمهورية كوريا)، وجامعة الشرق الأقصى الوطنية، والجامعة البحرية الحكومية (الاتحاد الروسي).

رابعا – الملاحظات الختامية والتوصيات

٦٩ – يتيح ما ذكر أعلاه أرضية واسعة للتأكيد على أن المفهوم الأساسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يحدث تأثيرا عالميا في السياسات والأعمال العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والترتيبات النقدية والمالية وفي التنمية البشرية بشكل عام في البلدان النامية في العالم. ويمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

٧٠ – إن التشديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة يؤكد من جديد الأهمية المستمرة لهذا النهج بالنسبة للتعاون الإنمائي الدولي ويؤكد الحاجة إلى الدعم المستمر المقدم من منظومة الأمم المتحدة.

٧١ – مع تنامي عدد الفرق العاملة الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بتوطيد التكامل الاقتصادي في الجنوب، يجب كذلك بذل الجهود لتوسيع نطاق الشراكة بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية في إطار الترتيبات التعاونية.

٧٢ – إن عملية العولمة المتسارعة تؤكد الحاجة إلى نهج أكثر استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما تعد البلدان النامية اقتصاداتها للدخول إلى الأسواق العالمية، يجب عليها أن تعرف مواطن قوتها وضعفها وما هي أنجع السبل لاستخدام الموارد المتاحة للتقليل من الآثار السلبية والإكثار من الفوائد والمزايا. وفي هذا السياق، تعد الجهود المتزايدة التي تبذل من أجل التعاون النقدي والمالي تطوراً مشجعاً يجب تعزيزه بقدر أكبر.

٧٣ – إن النمو الاقتصادي السريع يحدو بعدد من البلدان النامية إلى الدخول في عملية بحث تنافسية شديدة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتعين على بلدان الجنوب تلك أن تعتمد استراتيجيات ملائمة لتجنب منافسة أحدها الآخر بشكل ضار.

٧٤ – وفي حين يزداد حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، بدأت صادرات البلدان النامية تتحول على نحو متزايد من السلع الأولية إلى صناعات في بعض أجزاء العالم النامي، وثمة حاجة لاتخاذ تدابير فورية لتعزيز القدرة التجارية لدى أقل البلدان نمواً، التي لم تتجاوز حصتها في التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ نسبة ٠,٦ في المائة.

٧٥ - ومع تحسن تدفق المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي والآليات الفعالة لحل النزاعات سلمياً، يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يساعد على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بالاعتماد على الموارد والخبرات القائمة في الجنوب، ولا سيما في البلدان التي حققت مؤخراً تنمية اجتماعية - اقتصادية سريعة.

٧٦ - يعد تنامي مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التعاون فيما بين بلدان الجنوب تطوراً ساراً يجب تعزيزه وتقويته في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية المقبلة.

الحواشي

(١) يمكن الإطلاع على معلومات مستحدّثة عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية على الموقع http://www.un.org/esa/ffd.

(٢) يمكن الاطلاع على نص تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمعلومات عن أعمال المتابعة على الموقع http://www.un.org/esa/sustdev/index/html.

(٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الموقع: http://www.nepad.org.

(٤) المعلومات المتعلقة برابطة أمم جنوب شرق آسيا مستمدة من البيانات الصحفية الصادرة عن أمانة الرابطة. للاطلاع على النصوص الكاملة انظر http://www.aseansec.org.

(٥) تم الحصول على المعلومات المتعلقة بجماعة دول الأنديز من موقع http://www.comunidadandina.org/endex.htm.

(٦) يمكن الاطلاع على نص ذلك البلاغ والبلاغات الأخرى ذات الصلة بالعلاقات بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز على الموقع: http://www.comunidadandina.org/ingles/common/ mer-scocur4.htm.

(٧) لمزيد من المعلومات التفصيلية عن مجموعة الـ ٢٤، انظر http://www.g24.org.

(٨) لمزيد من المعلومات التفصيلية عن الشبكة الوزارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، انظر http://www.dri.org.uk.pages/hipcen.html.

(٩) للاطلاع على مؤسسات مالية متنوعة تقوم بدعم التنمية، انظر موقع صندوق النقد الدولي على الشبكة (http://www.imf.org) الذي يضم أكثر من ٥٠ منها تشارك فيها البلدان النامية.